

Royaume du Maroc  
Ministère des Affaires Etrangères et  
de la Coopération



المملكة المغربية  
وزارة الشؤون  
الخارجية والتعاون

كلمة معالي السيد عباس الفاسي

الوزير الأول للمملكة المغربية

أمام

الاجتماع رفيع المستوى

للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول حاجيات إفريقيا في مجال التنمية

نيويورك، 22 شتنبر 2008

السيد رئيس الجمعية العامة،  
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،  
أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،  
أصحاب المعالي الوزراء،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، بداية، أن أعرب عن اعتزاز المملكة المغربية بعقد هذا الاجتماع رفيع المستوى حول حاجيات إفريقيا في مجال التنمية، وذلك استجابة للمقترح الذي تقدمت به بلادي خلال الدورة 61 للجمعية العامة لسنة 2006.

وتماشيا مع روح هذا المقترح، يشكل اجتماعنا اليوم مناسبة لعرض تنفيذ الالتزامات بتنمية القارة الإفريقية والتحديات التي تواجهها وأفاقها المستقبلية في سبيل بلورة رؤية شمولية ومندمجة تعتمد أساسا على دعم وتعزيز البرامج والاستراتيجيات الوطنية والقارية التي اعتمدها البلدان الإفريقية.

كما يتيح لقاءنا هذا فرصة سانحة للتنسيق بين مختلف المبادرات الدولية التي تم اتخاذها للإسهام في إنماء قارتنا الإفريقية والتي يجب أن تصب جميعها في "الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا" كإطار موحد ومندمج أخذت من خلاله قارتنا الإفريقية بزمام أمور تنميتها المستدامة.

السيد الرئيس،

لقد أصبحت تنمية إفريقيا، في القرن الحالي، وأكثر من أي وقت مضى، قضية أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي، حيث تشكل القارة الإفريقية ركيزة أساسية من ركائز النظام الدولي المتعدد الأقطاب، كما تلعب دورا محوريا في العلاقات والمبادلات الدولية بحكم ما تتوفر عليه من إمكانات سياسية واقتصادية. مما جعلها ترتبط بشراكات إستراتيجية متعددة مع القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى من دول وقارات وجهات في شمال المعمور وجنوبه.

ووعيا منها بالتحديات الجسيمة التي تواجه قارتنا، انخرطت البلدان الإفريقية منذ سنوات في إصلاحات جذرية شملت الميادين السياسية والاقتصادية كما بذلت جهودا كبيرة في توكي الحكامة الرشيدة وترسيخ دولة الحق والقانون والحريات الأساسية وإرساء مناخ مناسب للاستثمار والأعمال. ولم تدخر القارة الإفريقية جهدا في محاولة تقليص بؤر التوتر والعنف واستتباب الأمن والاستقرار. وبفضل تلك الجهود والإصلاحات، حققت معظم الدول الإفريقية، خلال السنوات الأخيرة، معدلات نمو إيجابية تراوحت ما بين 5 و7%.

بيد أن هذه التطورات الإيجابية تبقى هشة بالنظر إلى الإكراهات والعقبات الجسيمة التي تعرقل مسيرة التنمية المستدامة في القارة الإفريقية والتي تهدد بهدر ما تحقق في مجال التنمية الاقتصادية والسلم والاستقرار. كما تبقى تلك الجهود دونما جدوى في ظل ظرفية دولية عصيبة تتوالى فيها الأزمات بشكل مستمر، مما يرهق كاهل المجتمعات الإفريقية ويقوض جهود التنمية. فارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم استقرار أسعار الطاقة يزيد من ندرة الموارد المالية المخصصة للتنمية ويرهق كاهل هذه الدول بثقل الدين الخارجي وتراجع المساعدات العمومية وتباطؤ الاستثمارات الخارجية، فضلا عن الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية واستمرار بؤر العنف المسلح وغيرها من الاضطرابات والأزمات.

وفي ظل هذا الوضع المقلق، يبقى إقلاع قارتنا وبلوغها معدل النمو المنشود لتحقيق أهداف الألفية رهينا بالاعتماد على قدراتنا ومؤهلاتنا الإفريقية الذاتية موازاة مع دعم شركائنا في الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، تشكل توصيات فريق التسيير الخاص بأهداف الألفية في إفريقيا المنشئ من لدن الأمين العام، أرضية ملهمة لنا جميعا.

وفي نفس هذا التوجه، تهيب المملكة المغربية بالدول المتقدمة والمانحة أن تفي بوعودها من أجل المساهمة في تنمية القارة الإفريقية. كما يؤيد المغرب اعتماد برنامج عمل من شأنه تفعيل التزامات كل الشركاء في تنمية القارة الإفريقية، وخاصة منها تلك المعلن عنها في المؤتمرات الأممية ومجموعة الثمانية، الخاصة بمضاعفة المساعدات الممنوحة لإفريقيا، وإلغاء مجموع الديون متعددة الأطراف للبلدان الفقيرة الأكثر مديونية في أفق 2010.

ولا يفوتني التذكير بالأهمية الخاصة التي ينبغي إيلاؤها للدول الإفريقية المتوسطة الدخل التي حققت معدلات تنموية إيجابية لكنها مازالت تواجه مشاكل وتحديات كبرى ناتجة عن تزايد حاجيات الطبقات الوسطى وارتفاع الضغوطات والمطالب الاجتماعية. ويتطلب هذا الأمر من حكومات هذه الدول مضاعفة الجهود للبحث عن موارد جديدة خاصة وأن الديون الخارجية تشكل عبئا ثقيلا على اقتصاديات هذه البلدان وعائقا لتنميتها الاجتماعية. من هنا، يرى المغرب أنه من الضروري الانكباب بجدية على معالجة هذه الإشكالية، وذلك من خلال العمل على تحويل جزء من هذه الديون إلى استثمارات منتجة ومعبئة لموارد إضافية من شأنها تحقيق تنمية مستدامة قادرة على امتصاص مشاكل البطالة والهجرة السرية وتجاوز معضلات الصحة والتعليم.

### السيد الرئيس،

يعتبر المغرب أن التعاون بين الشمال والجنوب يظل أساسيا لتلبية حاجيات إفريقيا التنموية. موازاة مع الدور الاستراتيجي الذي يجب أن يلعبه التعاون جنوب-جنوب في تنمية قارتنا.

فتنفيذا للرؤيا الإستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، جعل المغرب التعاون جنوب-جنوب ضمن أولويات سياسته الخارجية، كما وضع التعاون التضامني مع البلدان الإفريقية من بين الأهداف الأساسية في علاقاته مع محيطه الإفريقي. واعتبارا لضرورة جعل السياسة الخارجية امتدادا للسياسة الداخلية، حرص المغرب على تقاسم تجربته الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالته الملك محمد السادس سنة 2005 مع أشقائه الأفارقة.

وفي هذا الإطار، استضاف المغرب في أبريل 2007 المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية، الذي توج بتبني خطة عمل شملت مبادرات تعاون فعلية وآلية متابعة لإرساء مسلسل منظم وبعيد المدى يهدف إلى إشراك البلدان الإفريقية في تجارب التنمية البشرية الناجحة وإلى تقاسم الخبرات بينها في هذا المجال.

السيد الرئيس،

لقد حان الوقت لاعتبار تنمية إفريقيا أولوية عالمية وقضية المجتمع الدولي برمته، إذ أن لأوضاع إفريقيا انعكاسات مباشرة على الأوضاع في العالم. وانطلاقاً من هذه الرؤيا، يتحتم على المجتمع الدولي أن يتعامل مع قارتنا الإفريقية بروح من الالتزام المسؤول، وفي إطار شراكة عالمية فاعلة تهدف إلى ترسيخ دعائم السلم والاستقرار والتنمية والرخاء الاجتماعي في قارتنا وفي جميع أنحاء المعمور، وذلك من خلال وضع الآليات الكفيلة لتنفيذ ومتابعة التوصيات التي ستمخض عن اجتماعنا اليوم.

وشكراً.